



(An Egyptian demonstrator holds a cross and the Quran in Tahrir Square on February 10, 2011. (PEDRO UGARTE/AFP via Getty Images)

| تعليق |

## الملحدون في مصر .. الحياة على حافة "الموت المدني"

01/28/2022 Ishak Ibrahim

in | | f

Read this article in English [here](#)



The Tahrir Institute  
for Middle East Policy



عربي

Donate



اصحاب ادون يمسح بصريجات رئيس الجمهورية عبد النصح السيسي مؤيدا باستمرار على احترام حرية الدين او المعتقد لجميع المصريين. خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تحدث بوضوح عن احترام الدولة لحرية الأشخاص في عدم الإيمان **قائلًا**: "لو واحد قال لي أنا مش مسلم ولا مسيحي ولا يهودي ولا أي دين في الدنيا.. أنت حر، ده أنا إكمني غيور على ديني بحترم إرادته، لأن الأصل في الموضوع هو الحرية، حرية المعتقد اللي ربنا كفلها لينا، قال لك انت حر تؤمن أو لا تؤمن."

على نقيض ذلك يسود خطاب ثاني تجسده سياسات وممارسات قطاعات أخرى رسمية ودينية تعتبر الملحدين إما عدو محتمل أو مصدر توتر وتهديد، وإما مرضى عليهم الخضوع لعلاج قسري من أجل إعادتهم إلى صوابهم!

أنصار هذا الإتجاه يتعاملون مع الإلحاد على أنه ظاهرة جديدة بدأت في الظهور خلال السنوات التالية لثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وأن أعداد الملحدين آخذة في التزايد. في حين أن مصر شهدت عبر تاريخها وجود مؤمنين وغير مؤمنين، وهو ما سُجّل خلال الفترة الليبرالية، عندما نشبت **معركة** فكرية بين اثنين من الكتاب عام 1937، حين كتب إسماعيل أدهم مقاله الشهير "لماذا أنا ملحد؟" فرد عليه كاتب آخر بمقال عنوانه "لماذا أنا مؤمن؟". ويمكن القول أن حالات فردية أعلنت عن إلحادها خلال فترات متعاقبة، لكنها لم تجسد ظاهرة عامة، كما كان طرحها في المجال العام بمثابة تابوه، إلى أن وفرت وسائل الاتصال الاجتماعي للشباب منافذ للتعبير عن ذواتهم وآرائهم بحرية، وأسست صفحات على موقع الفيس بوك وغيرها تدعو إلى الاعتراف بالإلحاد وعدم إجبار الملحدين على إنكار معتقداتهم، كما ظهرها في برامج تلفزيونية عامة، ورفعوا مطالبهم بالحرية الدينية وعلمانية الدولة.

خلال تلك الفترة، تعرض عدد من الملحدين للملاحقة القانونية والاجتماعية، سواء بالمحاكمة بتهمة ازدراء الأديان أو المضايقات الاجتماعية مثل **ألبير صاير**، لكن بشكل عام لم يتعرضوا لخطاب كراهية وتحريض صريح وبشكل مؤسسي. في عام 2014، حدث تحول واضح بإعلان وزارة الشباب عن **خطة وطنية** حكومية لمواجهة الإلحاد والقضاء عليه بالتعاون مع المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية.

### نشاط ملحوظ للمؤسسات الدينية

اتفقت المؤسسات الدينية الإسلامية ومسيحية على محاربة الإلحاد باعتباره عدوا وتهديدا حقيقيا لدورها ورؤاها

الدينية شديدة المحافظة، فقد نشطت المؤسسات الإسلامية الرسمية: الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء في تنظيم الفاعليات المختلفة. وصرح **وزير الأوقاف** الدكتور محمد مختار جمعة بأن هناك خطة للتحصين من الإلحاد لمواجهة ومعالجته ومنع انتشاره. وأضاف أثناء

مناقشة البرلمان لطلب إحاطة حول انتشار "ظاهرة الإلحاد": "أتكلم بوضوح، أفكار الملحدين والشواذ والمتطرفين قنابل موقوتة مثل قنابل المتطرفين والإرهابيين، ولا يمكن نقضي على الفكر المتطرف والإرهابي إلا إذا واجهنا بقوة التسبب والانحراف."

وفي نفس السياق، أكد الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر في عدة [أحاديث تليفزيونية](#) أن "الإلحاد الجديد لديه الآن المؤسسات والجمعيات والصناديق، والآن يتم تشجيع الشباب على مهاجمة الدين. هذا يذكرني بالإلحاد الماركسي، الذي استهدف الأديان في ذلك الوقت، واصفًا إياها أفيون الشعب." كما أسس الأزهر وحدة "بيان" لمواجهة الإلحاد، وعقد لقاءات مباشرة مع الملحدين لإقناعهم بوسطية الإسلام على وصف رئيس الوحدة. وأصدر مرصد الفتاوى التكفيرية التابع لدار الإفتاء المصرية [تقريرًا](#) يرصد فيه أسباب تزايد ظاهرة الإلحاد بين الشباب في الدول الإسلامية، ونقل المرصد عن مركز "ريد سي" التابع لمعهد "جلوبال"، أن مصر هي الأعلى عربيًا في نسب الإلحاد، حيث إن بها 866 ملحدًا!

دخلت الكنائس المصرية على خط محاربة الإلحاد، وأصبحت الكلمة حاضرة في الخطاب الرسمي لقادتها بشكل منتظم، حتى أنها وضعت الإلحاد - للمرة الأولى - كسبب لبطلان [عقد الزواج](#) في مشروع قانون الأسرة المسيحية المقدم من الكنائس إلى وزارة العدل لصياغته وتقديمه للبرلمان. وتضمنت خطة مواجهة عدة أنشطة منها تنظيم الفاعليات والندوات، فقد عقد مجلس كنائس مصر [مؤتمرًا](#) لمواجهة الإلحاد، كما صدر أكثر من كتيب، أحدها بعنوان "حوار مع الملحد" للقس والواعظ المشهور داوود لمعي. كذلك صدر كتاب ثاني بعنوان "وهم الإلحاد" للقس إبراهيم عازر المعيد بالكلية الإكليريكية بالدير المحرق، والذي يرى أن ثورة يناير أحد أهم أسباب الإلحاد. بينما خصص [البيانات توافر](#) الثاني، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية عددًا من عظاته الأسبوعية للحديث حول الإلحاد، مؤكدًا أنه أكبر خطر يواجه مجتمعنا لأن الدين له مكانة كبيرة في بلادنا، حتى لو كانت نسبة الملحدين قليلة.

### وجوه مختلفة لمعاناة الملحدين

يعد نموذج جون كاندين ذو المراحل الثلاث من الأدوات المفيدة في تحليل سياق التعامل مع الملحدين و الاضطهاد والعنف القائم على أساس الدين والمعتقد. تتناول المرحلة الأولى الأفكار المضللة، والتي تتصف بالكذب والانحياز ونشر الصورة النمطية السلبية، وهو ما يقدم مبررات للتمييز والأعمال العدائية. يرى المجتمع الشخص الملحد منحلًا أخلاقيًا، لأنه سعى للتحرر من قيود الدين بالخروج منه والانحراف عن تعاليمه. بينما تتعامل معه المؤسسات الرسمية والدينية كعدو له علاقات خارجية متشعبة يسعى لهدم الثوابت الدينية أو على أقل تقدير هو مريض نفسي يحتاج إلى العلاج. على سبيل المثال، أشار الدكتور أحمد عياد رئيس قسم علم النفس بكلية الآداب جامعة طنطا إلى إكتشاف حالات فردية [لطبية ملحدين](#). بالجامعة نتيجة لمتابعة فيديوهات وأفكار تدعو لهذا الفكر، واستقطبوا لتصديق فكرة الإلحاد نتيجة لهشاشة البناء الشخصي وقابليتهم للاستهواء، مؤكدًا أنه عقد جلسات علاج نفسى لهم وتعامل معهم بجدية واحترافية ونجح في إعادتهم لصوابهم.

أما المرحلة الثانية للنموذج، خاصة بالتمييز في مجالات التشريع والقوانين والتوظيف. وفي هذا الصدد نجد أن الدستور المصري نص في المادة 64 على أن "حرية العقيدة مطلقة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأتباع الديانات السماوية حق ينظمه القانون". وبالقراءة المتأنية للمادة نجد أن الدستور اعترف بالديانات التوحيدية الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية) فقط، ويترتب على هذا النص عدم الاعتراف بالديانات والمعتقدات الأخرى، ومن بينها الإلحاد، وهو يعني الحرمان من كثير من الحقوق. يأتي في مقدمتها الزواج إذ أن الدولة تعترف بالزواج الديني فقط، كما تجبر الملحدين على تدوين ديانة في الأوراق الرسمية بخلاف ما يؤمنون بها.

لا يتضمن قانون العقوبات المصري أي نصوص عقابية أو تجريم للإلحاد، لكن يتضمن القانون ما يعرف بمادة [الازدراء](#) [المادة](#) 98 (و) والتي تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات. وتطبق هذه المادة بشكل انتقائي على الأقليات الدينية، وكذلك الملحدين، وبالفعل تعرض عدد من المواطنين إلى أحكام بالحبس. على سبيل المثال لا الحصر، صدرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة أربعة أحكام قضائية منفصلة بالحبس ضد [أنس حسن](#) و [شريف جابر](#) (3 سنوات) وإبراهيم خليل وعبد الرحمن الجدي (5 سنوات)، بخلاف حالات أخرى تعرضت للحبس الاحتياطي أو [المنع من السفر](#).

في ظل الدعوات المرفوعة لتجريم الإلحاد بشكل صريح، جرت محاولات لوضع قانون خاص لذلك، منها ما أعلن عنه عمرو حمروش أمين لجنة الشؤون الدينية في مجلس النواب المصري (2015-2020)، عن [مشروع قانون](#) لتجريم الإلحاد. وذكر أن الظاهرة يروج لها في المجتمع على أنها حرية عقيدة، وهذا خطأ كليًا، لذلك يجب تجريمها وتصنيفها على أنها ازدراء للدين، لأن الملحدين ليس لديهم عقيدة، ويحاولون إهانة الأديان الإبراهيمية. وقد أيدت مؤسسة [الأزهر](#) مشروع القانون باعتبار أن الإلحاد خطر على الدولة واجب محاربتة. لم يُقدّم القانون وبطبيعة الحال لم يتم إقراره بسبب عدم دعم الكتل المؤثرة في البرلمان وانتقادات وسائل الإعلام له.

المرحلة الثالثة من نموذج كاندين هي الاضطهاد العنيف، ويشمل التهديد بالعنف والمضايقات الجسدية والاعتداءات العنيفة بسبب الدين أو المعتقد. بالرغم من عدم وقوع حوادث عنف أو اعتداءات كبيرة على الملحدين، اشتكى بعضهم من تعرضهم [لاعتداءات](#) من المجتمع، سواء من جانب أسرهم أو جيرانهم عندما علموا بأفكارهم الدينية، هذا بالإضافة إلى العزل من [جهات](#) العمل عند معرفتها بضمون أفكارهم، وهو ما يجبر كثير من الملحدين على التخفي من أجل السلامة الشخصية. وحكى أحد الملحدين عن تجربته [قائلًا](#): إنهم يعيشون كتجار المخدرات، يخشون الظهور علانية كملحدين، لأنهم سيفقدون العديد من أصدقائهم، ويعاملون كمنبوذين، ويتهمون بـ "المرض العقلي".

### في فهم السياق

يستند الهجوم على الإلحاد ورفض وجود الملحدين في الغالب إلى أن مصر دولة إسلامية، بنص المادة الثانية من الدستور، مؤسساتها الحاكمة هي التي تحدد الأديان والمعتقدات المعترف بها، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدينية. بطبيعة الحال، يصبح هجر الدين الرسمي عملاً يقوض من سلطة هذه المؤسسات، وتمرد على النمط الديني المحافظ، ومن ثم يتم التعامل مع ترك الدين أو الإلحاد ليس كحق شخصي، للفرد، لكن كحذاء من مئامة كهننة، هدفها الاضمار بالدين، واضعافه، ههه ما نتب عليه بالتنعبة اضعاف مؤسسات الدولة، هالت،

تستمد كثير من شرعيتها من تبنيتها الدفاع عن الدين وقيمه، ومن ثم يتم التعامل مع الشخص الملحد إما كعدو هدام وإما مريض يحتاج إلى العلاج.

لا يمكن تصور أن يكون هناك حياة حرة لطائفة دينية بدون احترام وتعزيز حرية الدين والمعتقد بمعناها الواسع لكل فرد، وكذلك للحقوق الأخرى المرتبطة بشكل وثيق بها مثل حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي والتنظيم، بما يتسق مع المادة 18 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والتي تحمي التوحيد وغير التوحيد والمعتقدات الإلحادية، ولا تقتصر على الأديان التقليدية، كما تحظر الفقرة 2 من المادة الإكراه الذي من شأنه أن يضر بالحق في اعتناق دين أو معتقد، بما في ذلك استخدام التهديد باستخدام القوة الجسدية أو عقوبات جزائية، ذلك لإكراه المؤمنين أو غير المؤمنين على التمسك بمعتقداتهم الدينية وتجمعاتهم، أو للتخلي عن دينهم أو معتقدتهم.

## Related Content

النظام السوري: رسائل السياسة المحلية إلى المجتمع الدولي

تعليق 09/15/2022

المنظور الكويتي لأزمات لبنان الهائلة

تعليق 09/14/2022

بائع الوهم

تعليق 08/31/2022

مواثيق المشهد السياسي في السودان

تعليق 07/13/2022

صندوق النقد الدولي: لا عصا سحرية لإنقاذ لبنان

تعليق 07/05/2022

## Stay connected, sign up!

Enter email here

SUBSCRIBE

### LATEST TWEET:

📢 Join TIMEP & @IMESatGWU virtually on Tues, 9/27 at 11am to hear from @rosalieru6io, @gmbdiwe, & @anabtawi\_s on their work in a special issue of @ArabLawQr edited by @maitelsadany and Nathan Brown in a talk moderated by @Wendy\_Pearlman. Register here: <https://t.co/ljB5XDmW6n> <https://t.co/kzIZu3XDz4>

### CONTACT US:

The Tahrir Institute for Middle East Policy  
1717 K Street NW Ste 900, Washington, DC 20006 202-967-8589  
[info@timep.org](mailto:info@timep.org)

© 2022 The Tahrir Institute for Middle East Policy